

## مافيا الأمراض السرطانية

أكثر من عشرين ألف حالة تُصاب بالسرطان سنوياً في بلادنا حسب إحصائيات المؤسسة الوطنية لدعم مرضى السرطان وبيانات المركز الوطني للأورام.. ورغم أنّ العدد كبيرٌ لدرجة يمكن أن تسقط وتقوم لأجلها حكومات وتعلن حالة الاستنفار في عموم الوطن لو كانت في دولة أخرى، إلا أنّ الأمر يبدو كأنه لا يعني أحداً، وأنّ هذه الأرقام والإصابات تحصل في دولة لا تعرفها!

ما يحزُّ في النفس أنّ من يهتم في هذا الأمر هو في حكم النادر، وأنّ الشعب لم يُدرك بعد مخاطر هذا المرض الخبيث.. والأدهى والأمر أنّ من يُصاب بهذا المرض أو يُصاب له قريب لم يُكلف نفسه عناء البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى الإصابة بهذا المرض الخبيث من أجل الوقاية وتجنب أسبابه!

هل هو التواكل الذي ابتلينا به حين نرجع كل شيء إلى الله رغم أنّه يُحذرننا من البيّنات، أم هي الثقافة السائدة التي تجعلنا نتعاطى مع الخطر وكأننا أقوى منه، أم هو الجهل المطلق الذي استحوذ على الغالبية العظمى من أبناء اليمن الحكمة والإيمان الذين يبنذون العلم وراءهم ولا يُلقون لصيحات التحذير بالا!

آلاف الأطنان من المبيدات التي هي بمجملها - سواء الآمنة منها أو الخبيثة- سبب رئيسي ومباشر في الإصابة بأمراض السرطان.. ورغم ذلك تتورط جهات معنّية في استيرادها وإدخالها إلى البلاد دون خوفٍ أو رادعٍ لا من ضميرٍ ولا من قانون.

ورغم أنّ العام قارب على الاقتراب منذ إحالة بعض المسؤولين في وزارة الزراعة إلى النيابة بتهمة إدخال مبيدات غير مرخصة إلى البلاد إلا أنّ الأمر لا يزال طي الكتمان ولم يتم الإعلان عن تفاصيل تلك الفاجعة حتى اليوم.

أما سواحلنا التي ما تزال مفتوحة على مصراعها، سدّاح مدّاح، لكل صفقات المبيدات والأدوية المهزّبة التي تفسد قبل وصولها للمستهلك بسبب سوء التخزين إنّ كانت من مصانع معروفة، أما إنّ كانت مصنّعة في جهات مجهولة وغير مرخصة فإنّ الكارثة تكون مدبّلة.. وبالطبع لن يكون ضحيتها سوى الإنسان اليمني الذي يستهلك كل شيء دون تمحيص، وليس له حظ في متابعة صلاحيات السلع ولا شركات الأدوية، مثلما هو يأخذ أي مُبيد سام دون معرفة أخطاره.. مايمهه هو الإسراع في إنضاج الثمار وتربية أغصان القات.

إذا نحن أمام كارثة لا يمكن تفاديها إلا بوضع قانون صارم يُجرّم استيراد المبيدات ويمنع رش شجرة القات بها كما يمنع استعمالها في بقية الخضروات والفواكه التي صارت سبباً رئيسياً للأمراض الخبيثة بعد أنّ كانت ملاذاً وسبباً للوقاية بفعل هذه المبيدات السامة التي أهلكت الحرث والنسل!



فايز البخاري  
faiz.faiz619@gmail.com



ما يحزُّ في النفس أنّ من يهتم في هذا الأمر هو في حكم النادر، وأنّ الشعب لم يُدرك بعد مخاطر هذا المرض الخبيث.. والأدهى والأمر أنّ من يُصاب بهذا المرض أو يُصاب له قريب لم يُكلف نفسه عناء البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى الإصابة بهذا المرض الخبيث من أجل الوقاية وتجنب أسبابه!



## لفت انتباه.. أمام مؤتمر الحوار الوطني

# المياه جوهر البقاء والسلام الاجتماعي والتنمية والاستقرار

حدبتها منظمة الصحة العالمية فهو 80 - 60 لتراً في اليوم بينما لا يتجاوز في اليمن 21 لتراً من المياه للفرد، كما تشير بعض المصادر. إن العديد من المناطق الريفية بدأت تشهد تطوراً ملموساً.. ولكن تبرز شحة المياه كأول مظهر للتحدي أمام مسيرة التنمية في تلك المناطق، فهناك إمكانية أكبر لتسريع وتيرة التنمية غير أنّ شحة المياه تساهم في إبطاء هذا الاندفاع، فقد كان موعداً على بعض المناطق الاستنهاض بالتنمية الزراعية غير أنّ شحة المياه خيبت تلك الآمال.

وإذا اعتبرنا أنّ القطاع الزراعي هو العمود الفقري للتنمية فإن استمرار استنزاف المياه بالطريقة العشوائية يعني أنّ هذا القطاع سيفقد أهميته تدريجياً وسيجرح معه مشاكل اقتصادية واجتماعية متعددة ومن أبرزها: - تزايد هجرة العاطلين عن العمل من الريف إلى المدينة في ظل محدودية قدرة المدن على استيعاب المزيد من السكان وسيضعف الضغط على سوق العمل وعلى الخدمات التي تعاني أصلاً من القصور والضعف، فالعمل الزراعي يعتمد عموماً على جميع أفراد الأسرة الريفية ولا يحتاج إلى مهارات نوعية متخصصة والعكس فإن العمل في المدن يتطلب المهارات العلمية والمعرفية. كما سيترتب أيضاً مزيد من الضغط على الموارد المائية وزيادة وطأة الفقر وانتشاره بين شرائح المجتمع.

إن الزراعة تعد مهنة متصلة ومتوارثة ولها تقاليد وراثتها الحضارية الذي يعكس في سلوكيات المجتمع الريفي والأمر الريفية وليس من السهل شطبها بمجرد الانتقال إلى المدينة، حيث غالباً ما يحصل انقلاب جذري في حياة الأسرة الريفية بسبب تداخل المفاهيم المدني بأشكال غير متناسقة أو مترابطة على خلفية ثقافية ومعرفية محدودة الأمر الذي قد ينتج عنه اغتراب ذاتي وهنفي ونفسي. وفي حال الاستمرار في استنزاف المياه دون ضوابط في القطاع الزراعي فإن العباء الأكبر سيوقع على صفار المزارعين إذ أنّ أغنياء المزارعين سيتكثرون من متابعي الحصول على المياه بأي تكاليف ومن أي أعماق وسيستخدمون التكنولوجيا التي توفر تكاليف الإنتاج زراعياً ومائياً إلا أن توسعهم سيكون على حساب فقراء المزارعين الذين لا تتوفر لديهم هذه الإمكانيات وهذا من شأنه أن يعمق الفوارق بين الأغنياء والفقراء. وعندما يبدأ باستخراج المياه الجوفية يبدأ ارتفاع سعر استخراجها بالتصاعد ويصبح الري غير اقتصادياً وسوف يؤدي إلى خسارة المساحات المروية، وعندما أصبح الري غير اقتصادي ستتضرر قطاعات أخرى كانت تعتمد على إنتاج الخضراوات الزراعية، وتكثف التقارير المهمة بدراسة ظاهرة الجفاف وشح المياه، إن مثل هذا الوضع يؤثر على العديد من مظاهر التنمية.



محمد العربي



يرى بعض الملاحظين أنّ إثارة قضية المياه في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، قد لا تقابل بالاهتمام الكافي، خاصةً والوطن يعيش على مفترق طرق خطيرة، حيث المخاوف تتصاعد من تمزيق البلاد، واهتزاز الأمن والاستقرار، وكل ذلك يجعل المهتمين في ترقب ما سيفضي إليه المؤتمر من معالجات لقضايا ذات أولوية أكبر منها ما يتعلق بمستقبل نظام الحكم، وشكل الدولة، وصياغة الدستور، والانتخابات القادمة، وبناء القوات المسلحة والأمن.



وحصداً كل قطراتها القادمة من السماء بكل السبل الممكنة.

أما اليوم فإن الوضع المائي، في اليمن معقد للغاية، والأسباب أصبحت معروفة ويفهمها كل شخص وتتخلص المشكلة بكل بساطة، في أنّ اليمن تقع في منطقة شبه جافة، كل مصدرها من مياه الأمطار المتذبذبة، ليس فيها أنهار أو تلوخ، حاجتها من المياه تتزايد بفعل النمو السكاني المرتفع. وينفس الوقت هناك ضعف وعشوائية في الإدارة المائية وهناك تجاهل وأتانية في استنزاف الموارد الجوفية التي تجمعت عبر آلاف السنين تنهب حالياً دون رادع، مما يجعل مصير حياة الأجيال القادمة في مهب الريح.

وذلك عندما نطالب أن تجد قضية المياه طريقها إلى دائرة الحوار الوطني فإننا نكون بذلك نذاع عن حياة حاضرتنا وحياة أجيال المستقبل وكل هدفنا هو تأمين الحصول على المياه ليس فقط للشرب وإنما أيضاً لكل الاحتياجات الأخرى فالأزمة المائية تعني بطء مسيرة التنمية وأول قطاع يصاب بالإرهاق هو قطاع المياه نفسه، فاللاحظ أنّ الجهات الرسمية المعنية بتأمين المياه للسكان في المدن أصبحت غير قادرة على مجارة متطلبات التوسع السكاني والتنمية الصناعية والمنشآت السياحية مما يجبر كافة المرافق على شراء حاجاتها من مصادر خاصة. إن احتياجات الفرد للمياه في المدينة بحسب التطور الاقتصادي والاجتماعي والصحي وبحسب مصادر منظمة الصحة العالمية فإنها تتراوح بين 150 و130 لتراً في اليوم للشرب وللأغراض المنزلية أما ما هو متاح حالياً في اليمن فإن نصيب الفرد لا يزيد عن 64 لتراً في اليوم أما الاحتياجات في المناطق الريفية كما

مع أنّ هذه الأحداث هي من إنتاج أفراد ومغامرين تتحرك بواسطة أطراف وقوى سياسية محدودة، أمكن للبحث والتدخل داخلياً وإقليمياً ودولياً لإيجاد حلول بشأنها. أما إذا كانت القضية الأكبر والأشمل والتي تخص كل السكان، بل تصبح الحياة مرهونة بوجودها، وذات صلة بالسياسة والاقتصاد والتنمية الاجتماعية، هي قضية المياه، فإن التدخل والحلول بيد كل أبناء المجتمع، ونحن ننظر لمؤتمر الحوار أنه يلم كل أبناء اليمن، وهم المعنيون بإيجاد المعالجات المناسبة لهذا الموضوع.

قد لا يروق للبعض ربط قضية المياه بالأزمات السياسية.

نقول لمثل هؤلاء أنّ الأزمات السياسية قد تغنيها نزعات فردية محدودة تشعر أن مصالحها تتعرض للخطر، ولكن إذا ما تفاقمت المشكلة المائية إلى مستوى الأزمة المستعصية، عند ذلك يصبح السلم الاجتماعي كله أمام خطر داهم يصعب السيطرة عليه، وتعنى المقاومة في هذه الحالة مقاومة الموت من أجل الحياة.

لا نقول هذا من باب التخويف والتخمين أو الوقوف أمام قدرة الله الرحيم بعباده، فنقتضي بالله سبحانه وتعالى لا تتزعزع أبداً، ولكن الله سبحانه وتعالى لا يحب عباده السرفين، غير المتدبرين غير المدبرين، الذين يلقون بأنفسهم إلى الهلاك.

في موضوع المياه، نحن في تجاهلنا هذه القضية كثيراً، وتكررتنا رؤوية الأبناء والأجداد الذين تعاملوا مع الماء كثررة حياة وبقاء حرصوا على استغلال كل قطرة بحكمة وبما يخدم ويلبي احتياجاتهم المختلفة،

ومجمل كل ذلك أركان أساسية للأمن والاستقرار والانطلاق نحو البناء والتنمية، ونهيب للولوج لحل كل المشاكل الأخرى. ومع إيماننا المطلق أنّ قضية المياه، هي القضية الرئيسية والأساسية الأولى، لأنّ التخفيف من حدة خطورتها، سيهدد لحل قضايا أخرى متشعبة، لها من الارتباط المباشر وغير المباشر، بالأمن والاستقرار، والأمن الغذائي، والبطالة، والبيئة... الخ. وليس هناك من وقت ومكان مناسبين لمناقشة قضية المياه واتخاذ الحلول، وصياغة الرؤى المناسبة أفضل من مكان مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

إننا ندرك أنّ موضوع المياه لا يبدو موضوعاً مرنياً للكثير من النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، لأنّ تأمين حاجياتهم من المياه سواء للشرب أو للاستخدامات الأخرى تتم بكل يسر وسهولة، ويتكلفه بسيطة ورخيصة، وربما البعض يتفاعل، عند التذكير بقضية المياه في المناسبات والفعاليات، وينسي ويمارس سلوكيات مدمرة بعد ساعات.

ومع كل ذلك نأمل أن يتوقف مؤتمر الحوار الوطني في التوصل إلى حلول للقضايا التي يراها ذات أولوية كبيرة، بالتزامن مع بدء مناقشة القضايا الأخرى ومنها قضية المياه، المطروحة ضمن بنود جدول أعمال المؤتمر. وهذه القضية لم تنفذ إلى طاولة الحوار بدون مرجعية، أو خلفية مناسبة، فهناك الكثير من الوثائق والاستراتيجيات، والسياسات والخطط المتراكمة في هذا المجال ظل الكثير منها حبراً على ورق، وتبقى أزمة المياه مستحقة دون حل.

كما أنّ طرح قضية المياه على طاولة مؤتمر الحوار الوطني هو تعبير حقيقي عن مخارج وتوصيات مؤتمر وطني عام عقد بضعا في سبتمبر من العام الماضي، ومؤتمرات فرعية - خلال شهر مايو من العام الماضي - عقدت بالمالا (ضم حضرموت، وشبوة، والمهرة، وسقطرة) ومؤتمر فرعي بعد ن (ضم عدن، وأبين، ولحج، والضالع) ومؤتمر تعز (ضم تعز، أب، البيضاء، نمار) ومؤتمر الحديدة، (وضع الحديدة، وحجة، وريمة، والمحويت) ومؤتمر صنعاء (وضع الأمانة، وحافظات صنعاء، وعمران، وصعدة، ومأرب، والجوف)، وجميع تلك المؤتمرات أوصت بضرورة أن تجد قضية المياه طريقها لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، وهو ما تم استجابة إليه.

لاشك عندما نعلم بضرورة أن تجد قضية المياه الاهتمام الكبير، فإن لذلك الكثير من المبررات المنطقية، وأبرز تلك المبررات ما يتعلق بالمكونات الحياتية بمجملها، ناهيك عن ارتباطها بالسلم الاجتماعي. ويكفي هنا الإشارة إلى مدى الفزع الذي ينتابنا عند الشهور بالاختلالات الأمنية، التي أفرزتها الأحداث.

## كيف لا نتحاور..؟!

لنتحاور، فهذا هو السبيل الأوحّد، والطريق الأكثر أماناً للوصول بسفينة الوطن إلى بر الأمان، بعد أوقات عصيبة كانت أمواج الخلاف وأعاصير الحسابات السياسية أنّ تؤدي بها وبنا جميعاً إلى التهلكة! كيف لا نتحاور ونحن جميعاً نهدف إلى غاية واحدة وهي حفظ اليمن مهما تعددت واختلقت أساليبنا وآلياتنا وطرائقنا في تحقيق ذلك الهدف، وبالتأكيد أنّ تعدد الطرائق سيخلق بعض المساحات الفارغة والتي تسبب شرخاً في جدار الوطن، ومن أجل ردم هذه المساحات والقضاء على هذا الشرخ لا يوجد لنا من سبيل سوى الحوار؟! كيف لا نتحاور ونحن شعب الحكمة والإيمان، شعب الحضارة التي استتقت منها بقية الحضارات (سُنن) العيش و(فروض) البقاء على ظهر هذه الحياة البسيطة التي تصبح معقدة، ومؤلمة، ومتشعبة، وغير مفهومة. إن خلت من الحوار؟! كيف لا نتحاور وقد أخذت أسباجتنا جراح الشقاق والخلاف والتصادم والتشتت والمواجهة الموصلة إلى خط مسدود تنقف أمامه كل الحلول العقلائية عاجزة، وخائبة، تعيد النظر وتكرره مرة ومرتين...، لكنه دوماً ما يرتد إليها فيقلب خاسماً وهو حسيّر، بل حتى أننا وصلنا إلى مرحلة أبيضت فيها عينا الوطن من الحزن المتهاطل عليه من كل صوب بفعل تجاهل الغالبية للوطن ونسيانه، وحضور المصلحة الشخصية أو الأجندة الحزبية أو الانتماءات الأسرية والمناطقية والمذهبية..؟!

كيف لا نتحاور ونحن نرى الألم يلف كل منزل، والحزن يستوطن كل قلب، والكآبة تغزو كل جسد، والجهل يخيم في كل عقل، والفقر يقضي على كل حلم، والمرض يضرب كل جسد، والعمى يُغمض كل عين، والصمم يضرب كل أذن، والهلم يفعل ما يشاء بأرواح من لا يفقهون من السياسة شيئاً، والذين لا يعرفون إلا لقمة العيش كلغة واحدة صالحة للحياة؟! كيف لا نتحاور وقد تعبنا جميعاً، هذّ الخلاف قوتنا، وفرّق التششت جمعنا، ومرّز الشقاق صفنا، ووسعت الانتماءات الضيقة من عمق (الهوة) فيما بيننا، حتى أصبحنا في حالة يرثى لها، وفي موقف لا تحسد عليه، وفي وضع يحتم علينا جميعاً أن نتكاتف لاستعادة هويتنا ومكانتنا، وأولى الخطوات وأهمها تكمن في الحوار ولا شيء سواه..! هانحن نتحاور، وهانحن نعود إلى رشدنا، ونبدأ رحلة التصحيح للأخطاء التي اقترفتها أيدينا جميعاً في حق الوطن، وهانحن نعيد للوطن ابتسامته التي انبثقت من بين ركام الحزن المتراكم، وهانحن نرزم الشرح الذي صنعناه نحن، وهانحن نحفر في الجدار كما قال المقال وسنظل كذلك، وبالتأكيد سينبثق النور عبر ثغرة الحوار المشرقة، أما من لا يريدون الخير للوطن فمصيرهم بالتأكيد لن يكون سوى الموت على ظهر الجدار!



طارق البنا



كيف لا نتحاور ونحن نرى الألم يلف كل منزل، والحزن يستوطن كل قلب، والكآبة تغزو كل جسد، والجهل يخيم في كل عقل، والفقر يقضي على كل حلم، والمرض يضرب كل جسد، والعمى يُغمض كل عين، والصمم يضرب كل أذن، والهلم يفعل ما يشاء بأرواح من لا يفقهون من السياسة شيئاً، والذين لا يعرفون إلا لقمة العيش كلغة واحدة صالحة للحياة؟



## للمحاورين فقط..!



عبد الخالق النقيب

لك أنّ تتخيل أيها المحاور ما الذي يجب عليك فعله حيال فرصة أخيرة يرتهن بها مصير الوطن، إنها اللحظة الوحيدة التي لا نمتلك غيرها للخروج من هذا المذيق التاريخي المتداخل والأكثر تعقيداً وتركاماً، كيف لنا أن نعمل على أسلوب جديد يليق بك وبطريقة تفكيرك ويرتقي بعقليتك إلى المستوى الذي يوازي جسامته وعظم المسؤولية التي بين يديك، قد حان الوقت لتتخذ ضميرك الوطني وتعمل على تنقيته سريتهك الداخلية، اخلع عنك اعتباراتك وحساباتك والضغينة، تجرد من كل ما هو ليس للوطن.

\* الوطن يعيش حالة من التيه والشرود بفعل سخافاتنا وترهاتنا وفداحة ما نقتترقه من مآثم وجماعات حتى أغرقناه بالعبث وأفسدنا ملامحه الجميلة وأنهكناه بأزماتنا المتلاحقة، هاهو الوطن يمهاته وكل ما يخترله من جيروت ووجود أمام فرصة التاريخ النادرة، إنه الوطن ولا شيء أعلى من الوطن، لا بد من فعل شيء إزاء عجزنا في ابتكار ما يمكن أن يعيد الحب والبسمة والدفء والفرح والشعر والجمال والروعة لك يا وطني.

\* صرنا نتشبهت بالحوار الشامل ونجمع عليه كما لم نجمع على شيء من قبل، إنها فرصتنا الأهم لتعيد صياغة المستقبل كما يجب لا كما